شنـاشيــل

لعدم كفاية الأدلة!

■ عدنان حسين

حينما استدعى مجلس النواب في دورته السابقة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني للتحقيق في اتهامات من أعضاء في المجلس بوجود قضايا فساد مالي وإداري في وزارته، أتهم السوداني بدوره موظفين تابعين لوزارته في السماوة بالسعي لتشويه سمعته. ولاحقاً وعد بالكشف عن "اللصوص الحقيقيين" بعد حسم قضيته.

لم ينجح السوداني في الاستجواب أمام البرلمان فأحيلت قضية الفساد المالي والإداري في وزارته إلى المحاكم، وحُسمت القضية بعد ذلك بتبرئته من التهم المنسوبة إليه بسبب عدم كفاية الأدلة، كما جاء في قرار محكمة جنايات الرصافة الذي صادقت عليه محكمة التمييز.

وبرغم النهاية السعيدة لقضيته، لم يفِ السوداني بوعده في الكشف عن "اللصوص الحقيقيين"، فهو كان قد أعلن في أحد تصريحاته انه "عندما تُحسم قضيتي سأتحدث إلى وسائل الإعلام وأكشف اللصوص الحقيقيين الذين ما زالوا طلقاء"، متهماً متهميه من موظفي وزارته في السماوة بأنهم "أناس لهم مصالح سياسية في إسقاط الوزير والأداء الحكومي وخاصة الوزراء الذين يمتلكون تاريخا جهاديا".

والآن تطفح إلى السطح قضايا كبيرة تتصل بالفساد المالي والإداري في وزارة التجارة يعود تاريخ بعضها إلى فترة توزير السوداني. فبعد قضية الزيت غير الصالح للطعام بسبب فساده والذي وجد بكميات كبيرة في مخازن ميناء أم قصر بالبصرة، تعلن لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب أن وزير التجارة الحالي أبلغها بوجود ٦ آلاف طن من المواد الفاسدة في مخازن الوزارة (صحيفة الصباح أمس).

الاتهامات التي وجهها البرلمان السابق إلى وزارة التجارة ووزيرها السابق السوداني لم تأتِ من فراغ فلا دخان بلا نار، كما يقال. وقبل أن يعرض البرلمان القضية كانت مجالس الناس تضج بالأحاديث عن قضايا الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة كلها، وبالأخص وزارة التجارة التي لها مساس مباشر بخبز الناس. ووجدت تلك الأحاديث انعكاسها في وسائل الإعلام المختلفة. وحتى الآن لم يثبت أن التحقيقات التي أجراها أعضاء في البرلمان السابق والاتهامات التي وُجهت إلى السوداني ووزارته كانت كيدية، بدليل أن السوداني لم ينفّذ تهديده في الكشف عن "اللصوص الحقيقيين"، مثلما لم يتقدم إلى أية محكمة للشكوى ضد موظفي وزارته في السماوة الذين اتهمهم بتلفيق الاتهامات ضده.

الوقائع الجديدة تثبت أن وزارة التجارة كانت، وربما لم تزل، واحدة من البؤر الكبيرة للفساد المالي والإداري في البلاد. والحكم الذي صدر في صالح السوداني بسبب "عدم كفاية الأدلة" يعني أن الأدلة التي قدمت لإدانته شخصياً كمتورط في الفساد لم تكن كافية لإصدار حكم قاطع بذلك، ولكن ماذا عن غيره من المساعدين والمعاونين وسواهم؟ لم نسمع شيئا عن هذا قضائياً، لكن القصص التي يتناقلها الناس والإعلام لم تتوقف حتى بعدما جاء يوم الكشف عن قضية الزيت الفاسد، ثم يوم الكشف عن قضية الـ ٦ آلاف طن من المواد الفاسدة في مخازن وزارة التجارة.

نتمنى أن يكون قضاؤنا أنموذجا في النزاهة والاستقلالية وتحقيق العدالة، لكن هذه الروائح التي تزكم الأنوف وتبعث على الشعور بالقرف والغثيان، الخارجة على مدار الساعة من أروقة وزارة التجارة ومخازنها تثير علامات استفهام قوية بشأن أحكام "عدم كفاية الأدلة"، هل كان مطلوباً عن عمد وسابق إصرار عدم كفاية الأدلة في قضايا الفساد؟

في اليوم العالمي لحرية الصحافة

متخصصون ينتقدون قانون الحماية والتنظيم النقابي

جانب من حضور الاحتفالية في النادي الثقافي النفطي أمس.. عدسة أدهم يوسف

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

في اليوم العالمي لحرية الصحافة أقيمت أمس في النادي الثقافي النفطي احتفالية برعاية عدد من الهيئات والمؤسسات من بينها مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون.

الاحتفالية التي شهدت حضور عدد كبير من الأكاديميين والإعلاميين ركزوا من خلال أحاديث لـ"المدى" على أن الإعلام الجديد هو محور الفعالية، وعلى ضرورة إعطاء الحرية للإعلاميين، منتقدين مشروع قانون حماية الصحفيين لأنه يقيد العمل الصحفي.

أستاذ الإعلام عبد السلام السامر قال في حديث لـ"المدى" إن وضع الحريات من حيث الدستور ممتاز جدا، مستدركا بالقول: لا يكفي أن تكون هناك حريات فقط في الدستور، بل يجب أن تكون هناك بيئة تحترم الدستور وتعبر عنه، ومطابقة لمواده، معربا عن أسفه بأن لا يزال هناك من يعمل عكس اتجاه تيار الحريات، وبفعل ذلك قدمت الأسرة الصحفية قافلة من الشهداء منذ ٢٠٠٣، متوقعا أن يزداد عدد الشهداء لاستمرار الصراع السياسي.

بيد أن الإعلامية عالية طالب قالت في حديث لـ"المدى" إن هناك حرية للإعلام مختلفة عما كان في السابق، مستدركة بالقول: إن فاعلية هذه الحرية ليست بالمستوى المطلوب، رغم المجالات التي فتحت أمام وسائل الإعلام، ووصولها إلى أماكن كانت محرمة، لكن ما يتسلمه المجتمع من متغير ايجابي بفضل هذا الدخول لا يزال ضعيفاً وبالتالي تعتبر مفارقة.

الإعلامي عماد العبادي قال لـ"المدى" إن الإعلام العراقي يشهد تغيباً تاماً خلال السنوات الأخيرة والصحافة شهدت انتهاكا واضحا على كل الأصعدة فاعتقل الكثيرون وقتل الكثيرون والأحزاب مشاركة في هذه القضية.

وأعرب العبادي عن اعتقاده بأن تكون هناك مراجعة تامة عن كل ما يجري حول الصحفي والمخاطر التي تحيط به.

وانتقد العبادي فقرات قانون حماية الصحفيين، واصفا إياه بأنه مثير للسخرية، خصوصا في مسألة وجوب كشف الصحفي عن مصادره أمام السلطات التحقيقية، مشددا على عدم الحاجة إلى قانون حماية الصحفيين بقدر ما هي حاجة إلى قانون حق الوصول إلى المعلومة.

وعن قانون حماية الصحفيين علق مدير مركز الحريات الصحفية زياد العجيلي في حديث لـ"المدى" قائلا انه يمهد لدولة شمولية دكتاتورية، والبعض لا يزال يفكر بأسلوب قديم يحاول تقديم الإعلام بالشكل الذي يريده، عصر الفيسبوك ألغى التنظيم للعمل الصحفي.

واعتبر العجيلي المجتمع، بحد ذاته، صحفيا، ويتناقل المعلومة من كافة وسائل الاتصال الحديث، مشددا على أن العراق يعيش في ظل حرية لا يجوز لأحد تحديد العمل الصحفي بالتنظيم النقابي.

إلا أن الإعلامي فلاح الذهبي أكد وجود حريات صحفية، موضحا في حديث لـ"المدى" أن السلطة الوحيدة التي تمتلك القدرة على التغير والتأثير هي الرابعة، متمنيا الاستمرار بهذا الموضوع من قبل الإعلاميين، مشددا على ضرورة اعتماد الحيادية والموضوعية حتى تكون هنالك مصداقية في نقل المعلومة، الأمر الذي يشكل ثقة لدى المتابع. كلمة اليونسكو ألقيت بالنيابة عن مدير مكتب بغداد حيث أوضح المدير أن العالم يتجه نحو الاحتفال بما يلعبه الإعلام من دور مستقل، معربا عن دعمه للديمقراطية الحرة. يتمحور الاحتفال على الدور الجديد الذي يلعبه الإعلام الجديد في المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي في نقل الثقافات بين الشعوب، مشددا على أن الاحتفال هذه الأيام مرتبط بما يحدث في المحيط الإقليمي، مشددا على لعب الإعلام الجديد دورا مهما في نشر المعلومات لاسيما في طرق التواصل بين الأفراد، موضحا أن هذا الأمر له منافع كثيرة، مؤكدا أن العاملين في الصحافة داخل العراق يتعرضون إلى الكثير من التحديات فالتقرير الأخير لمرصد الحريات كشف العديد من حالات القتل للصحفيين الذين قتلوا بسبب عملهم كإعلاميين.

ومن ثم عقدت الطاولة النقاشية والتي تحدثت عن دور التدوين، حيث قال معاون عميد كلية الإعلام عبد الامير الفيصل انه بعد الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي التي زاد عددها ٢٠٠ ألف موقع حمل أكبرها ٦٠٠ مليون مشترك، يبقى السؤال مطروحا كيف إذا ما اختفت هذه المواقع وهو ما حدث في أيلول الماضي حيث توقفت هذه الشبكة ليوم كامل وسمي "الموت الاجتماعي"، فكيف إذا انتهت الآن بعد أن صار إدمان عليها وبشكل كبير. وأعرب الفيصل عن اعتقاده بأن تكون هنالك وقفة تقنية، موضحا إذا ما كانت المدونات تحتل المرتبة الأولى قبل سنوات في مواقع التواصل الاجتماعي تراجعت الآن إلى المرتبة الرابعة، مستدركا بالقول انه في المحيط العربي يوجد الكثير من المدونات في مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار الفيصل إلى انه في الوطن العربي هناك أكثر من ٤٦ مليون مشترك ويتجاوز العدد في العراق المليون مستخدم، بحسب تقارير لليونسكو، منوها إلى أن الفيسبوك يحمل يوميا ٢٤ مليون صورة.

وشدد الفيصل على أن الفيسبوك حول المجتمعات من جغرافية إلى فكرية، كون لا حدود للجغرافية، مؤكدا أن الانترنت كان يطلق عليه العالم الافتراضي تحول الآن إلى الحقيقي وكان يطلق عليه سلات من أعمال العنف الذي حاول الحد ومفهوم الإعلام، واصفا الاعلام الالكتروني بالشامل، لافتا إلى أن الموقع يستطيع القيام بوظيفته الإعلامية والمهنية والثقافية. بدوره قال حيدر الساعدي مدير مؤسسة دجلة للأنظمة إن الكثير يستغل قسم التدوين في المواقع الالكتروني للنشاطات السياسية، لافتا إلى أن التدوين لا يعني السياسة فقط، إنما عشرات الصور والوسائط والمشاركات بشكل عام، مستدركا بالقول إن التدوين في العراق يتجه نحو السياسة وبنسبة ٩٠ بالمئة، لافتا إلى إن التدوين هو شيء قديم مقرون بأسلوب جديد للنشر عبر الانترنت، هذه الطرق بدأت منذ ١٩٩٨ عن طريق المدونات في المنتديات.

بدوره قال الصحفي مازن الياسري انه كان يرى مستقبل التدوين في العراق محدودا معتمدا على وسائل الإعلام والحرية في الرأي بعد ٢٠٠٣، خصوصا مع كثرة الفضائيات والصحف فضلا عن مواقع الانترنت، لتتطور لاحقا هذه الوسائل في استيعاب الوسائط المتنوعة للخبر الالكتروني، وبالرغم من أعمال العنف الذي حاول الحد من حرية وسائل الإعلام وعلى الرغم من تحدي الضحايا في العراق إلا أن الدستور كفل حرية الرأي والإعلام والذي يولد الشعور بالاطمئنان، إلا أن التطبيق عرقل الحريات التعبيرية حتى صار هناك خطر كبير على الحريات الصحفية.

إلى ذلك هنأ رئيس الوزراء نوري المالكي الصحفيين والإعلاميين بالعالم، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة،وقال المالكي في بيان له حصلت المدى على نسخة منه: إن حرية التعبير والتعددية الإعلامية هي إحدى أهم المكاسب التي نالها الشعب العراقي بعد عقود طويلة من كفاحه ضد القمع والاستبداد والدكتاتورية، وان تضحيات الصحفيين العراقيين في الدفاع عن هذا المكسب والتمسك به هو مثار تقديرنا واعتزازنا، فقد تقدموا الصفوف في معركة الدفاع عن الحقيقة حتى نالت كوكبة من الصحفيين وسام الشهادة أثناء تأديتها الواجب على أيدي العصابات الإرهابية وقوى الظلام وأعداء الحرية، فتحية لأصحاب الكلمة الحرة، ولعوائل شهداء الصحافة العراقية.

لغز الأسلحة الكاتمة

مصدر أمني لـ(المدى): القبض على خلية الاغتيالات في بغداد.. وقتل صاغة في النجف

□ بغداد- النجف/ هشام الركابي-عامر العكايشي

أكد مصدر امني رفيع المستوى لـ"المدى" أن الأجهزة الاستخبارية توصلت إلى التنظيم الإرهابي الذي ينفذ عمليات اغتيال في العاصمة بغداد.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن نفسه لحساسية الموضوع إن تلك الخلية تحاول زعزعة الأوضاع الأمنية مستغلة الخلافات السياسية داخل الكتل والأطراف الحكومية من خلال تنفيذها عمليات اغتيال منظمة لجهات سياسية وحكومية وأمنية .

وأضاف أن الأجهزة الأمنية ستعلن في الأيام المقبلة اسم الخلية و التنظيم المسلح المتورط بتنفيذ الكثير من عمليات الاغتيال بالأسلحة الكاتمة والعبوات اللاصقة.

وتشير معلومات دقيقة في قيادة عمليات بغداد إلى أن الخلايا التي تنفذ عمليات الاغتيال مرتبطة بتنظيم القاعدة، وتؤكد المعلومات المذكورة أن قيادة العمليات ستعلن اليوم الأربعاء تفاصيل كاملة عن تلك الجماعات وأسماء الخلايا المرتبطة بها.

في غضون ذلك قالت القوات الاميركية في العراق أن الأجهزة الأمنية العراقية هي المسؤولة عن مكافحة عمليات الاغتيال.

وأكد المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق الجنرال جيفري بيوكانن، أن عودة ملف الاغتيالات في الفترة الأخيرة يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار، مشيرا إلى أن القوات الأمنية العراقية هي المسؤولة عن حل هذا اللغز باعتبارها الجهة المسؤولة عن الأمن في البلاد.

عصابات تم القاء القبض عليها في وقت سابق.. (ارشيف)

وأضاف بيوكانن من خلال مقابلة صحفية أمس إن قيادة عمليات بغداد مسؤولة عن الأمن في محافظة بغداد ونعمل مع هذه القيادة في إطار تبادل المعلومات الاستخبارية وكذلك في إطار تقديم المشورة والتدريب والإسناد.

وكشف عن تشكيل فرقة عمل لوضع الخطط الاستبقاية قبل تنفيذ هذه العمليات. وصنف المتحدث العسكري في الجيش الامريكي العمليات إلى ثلاثة أصناف الأول هو تنظيم القاعدة ومجموعات أخرى تحاول استهداف موظفين حكوميين وعدم تمكينهم من الاقتراب إلى أماكن عملهم، والصنف الثاني تقوم به عصائب أهل الحق وهذه المنظمة أهدافها مختلفة بالرغم من انه مازال لهم إمكانات الاستهداف، ولديهم الإمكانية باستهداف موظفين كبار في الحكومة العراقية لوقف المنافسة السياسية واستهداف القادة الجادين في تطبيق القانون، والصنف الآخر هو صنف إجرامي صرف، فهناك عمليات اختطاف وسطو مسلح يقوم بها، هدفه المال أو دفع دية.

وتابع إننا نراقب بعض الأشياء ولدينا بعض المؤشرات ولكن هناك فكرة أن هناك مجموعة إرهابية بالإمكان أن تقوم بعمليات إرهابية في بغداد للتأثير على تاريخ ومكان انعقاد القمة العربية ونحن نتبادل جميع المعلومات الاستخبارية مع الحكومة العراقية.

من جانب آخر اغتال مسلحون مجهولون بأسلحة كاتمة للصوت احد صاغة الذهب في محافظة النجف قبل قيامهم بسرقة كمية كبيرة من المجوهرات في حادثة هي الثانية من نوعها في المحافظة خلال اقل من شهرين.

وقال مصدر مسؤول في شرطة النجف فضل عدم الكشف عن اسمه لـ(المدى) "قامت عصابة مكونة من رجلين وامرأة بسرقة محل لبيع المجوهرات في حي المثنى وسط مدينة النجف واغتالوا صاحبه بمسدس كاتم للصوت".

وأضاف "العملية تمت في الساعة الثامنة والنصف من مساء أمس الأول (الاثنين) حيث دخل احد أفراد العصابة وأطلق النار على صاحب المحل فاستقرت أولى الإطلاقات في خده الأيسر ثم أطلق عيارين آخرين الأول استقر في صدره والثانية بيده اليمنى".

وأشار المصدر إلى أن "كل تفاصيل الحادث مصورة بالصورة والصوت من خلال أجهزة التصوير التي يستخدمها صاحب المحل ومن خلالها تم معرفة شكل الجاني وبوضوح كبير".

وبين أن الضحية "فارق الحياة بعد خمس دقائق من العملية وبعد لحظات من وصوله مستشفى الحكيم العام".

وأوضح انه "تم توزيع صورة الجاني على جميع مخاتير النجف وقد اصدر قاضي التحقيق أمرا بوجوب تعاون الجميع ومحاسبة كل مختار متستر على الجاني واعتباره شريكا في الجريمة".

وكشف المصدر أن "نفس هذه العملية قد تمت قبل اقل من شهرين عندما اغتال مسلحون مجهولون بسلاح كاتم للصوت احد الصاغة قرب مرقد كميل وسط النجف".

أكدوا أن تأخيرها لأغراض سياسية

مراقبون: عدم جدية البرلمان في إجراء التعديلات الدستورية

□ متابعة/ المدى

انتقد مراقبون دور الكتل السياسية في تعديل فقرات الدستور كونها شكلت مصدر خلاف بينهم، مشددين على عدم وجود جدية في التعامل، معتبرين ترحيلها من الدورة السابقة إلى الحالية جاءت لأغراض سياسية.

ونقل تقرير عن إذاعة العراق الحر أن الكثير من التساؤلات تطرح في الأوساط الشعبية والأكاديمية عن أهمية تنفيذ مثل تلك التعديلات وأسباب إخفاق الكتل في التوصل إلى تسويتها وتنظيمها بشكل يخدم شرائح المجتمع، والابتعاد عن الضبابية في الصياغة من أجل أن تتمكن الجهات التنفيذية من فهم المواد والبنود موضع الخلاف، وتتجاوز بعض تلك التساؤلات لتصل حدود الاستفسار عن حقيقة طيّ صفحة التعديلات أو انتفاء الحاجة إليها بالكامل؟ وأين أصبحت المادة ١٤٢ من الدستور التي تنص على إجراء التعديلات خلال فترة أربعة أشهر؟ وما هو موقف القوى التي اشترطت تعديل الدستور للدخول في العملية السياسية؟

ونقل التقرير عن النائبة عن القائمة العراقية ناهده الدايني قولها إن قائمتها اشترطت الدخول في العملية السياسية والمشاركة في الحكومة على أن تكون هناك إصلاحات جوهرية، ومنها إجراء التعديلات الدستورية وفق مبدأ حقوق الإنسان واحترام الحريات وضمان العدالة لجميع مكونات الشعب.

وأكدت الدايني أن قائمتها تعقد اجتماعات دورية في الوقت الحاضر لأجل تأكيد هذا المطلب والعمل به بعد أن أجلت تلك التعديلات وتأخرت لأسباب سياسية ومن اجل مصالح فئوية.

إلى ذلك قال الخبير القانوني زهير ضياء الدين إن إجراء التعديلات الدستورية بات مطلبا جماهيريا الآن، ويمكن أن يكون خطوة نحو تصحيح المسار السياسي بعد الانتقادات التي وجهت لبنود الدستور وضبابية العديد منها، ويلفت إلى أن وجود أهمية بالغة لإجراء تعديلات جوهرية تخدم مكونات الشعب بمساعدة خبراء الأمم المتحدة ومشاركة مختصين قانونيين ذوي دراية في دساتير العالم، مشيراً إلى أن أي تأخير سيلحق ضررا بالغاً في مسار العملية الديمقراطية، وتتكرر أخطاء المراحل السابقة في البنود والفقرات التي تخص الصلاحيات وتشكيل الأقاليم والهيئات المستقلة والمحكمة الاتحادية.

بدوره أشار أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية الدكتور عزيز شيال إلى أن أجندات سياسية منعت، ولا تزال تمنع إجراء التعديلات الدستورية التي نص الدستور عليها، واتفقت القوى السياسية مبدئياً على تنفيذها، لكن المصالح الحزبية تحول دون ذلك، رغم إن البيئة العراقية من ناحية تأكيد الجماهير وضرورة الإصلاح تساعد على العمل بهذه التعديلات إلا إن بعض القوى ترى إن ذلك لا يخدم مصالحها في هذه المرحلة ويقلل من امتيازاتها.

وتابع شيال أن التوافقات والصفقات حكمت عمل والية كتابة الدستور، وان من المهم جدا الخروج من تلك التوافقات، لأجل تأكيد الإصلاح باتخاذ خطوة التعديلات الدستورية التي تتطلب حراكاً وطنياً خالصاً بعيداً عن الانتماءات القومية والطائفية والحزبية.

وكانت القائمة العراقية طالبت بإنجاز التعديلات الدستورية بوصفها خطوة أولى لتحقيق إصلاح سياسي.

واعتبر عبد الخضر الطاهر في تصريحات سابقة إن الدستور يحمل في داخله بوادر انهيار العملية السياسية.

مشيرا إلى تفاقم المشاكل وتفشي الفساد وبروز الخلافات بشأن الأقاليم خلال السنوات الثماني الماضية.

وكانت لجنة التعديلات الدستورية التي شكلها مجلس النواب السابق قد أخفقت في تعديله وتم ترحيله إلى البرلمان الحالي.

يذكر أن النقاط الخلافية في الدستور منها ما يتعلق بالمادة ١٤٠ المتعلقة بحل قضية كركوك ومنها ما يتعلق بالمادة ٤١ حول الأحوال الشخصية، ومنها ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية، ومنها ما يتعلق بصلاحيات الأقاليم، وما يتعلق بتوزيع الثروة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون